

Distr.
GENERAL

TD/373
3 May 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة التاسعة
ميدراوند، ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً
ميدراوند، جنوب أفريقيا
١ أيار/مايو ١٩٩٦

مذكرة من أمانة الأونكتاد

بالنيابة عن أقل البلدان نمواً، طلب رئيس الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً أن يتم تعميم الإعلان المرفق الذي اعتمده وزراء أقل البلدان نمواً في اجتماعهم المعقود في ١ أيار/مايو ١٩٩٦ على الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً

١- إن وزراء أقل البلدان نمواً، المشتركين في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في ميدراوند بجنوب أفريقيا، قد أكدوا من جديد التزامهم بقضية النمو المطرد والتنمية المستدامة في إطار اقتصاد عالمي متجه على نحو متزايد نحو العولمة والتحرير. ويجب على الأونكتاد التاسع الذي انعقد في أعقاب مؤتمرات عالمية رئيسية أن يجد سبلاً جديدة ومبتكرة للاستجابة للتحديات التي تواجه البلدان النامية. وشدد الوزراء على أن حالة التراجع في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً وما يترتب على ذلك من زيادة حدة الفقر وتدهور البيئة تشكل تحديات رئيسية تواجه المجتمع الدولي. واسترعى الوزراء الاهتمام إلى حقيقة أن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً يصل إلى ثلث عدد هذه البلدان تعاني من النزاعات الأهلية والمنازعات العسكرية، وحثوا المجتمع الدولي على اعتماد تدابير عاجلة لحل هذه المنازعات بحيث يتسنى لهذه البلدان أن تستأنف عملية التنمية والنمو.

٢- وأعلن الوزراء أن أقل البلدان نمواً تواجه عمليتي العولمة والتحرير من موقع غير مؤات. فعلى المدى القصير، لن يكون لعمليتي العولمة والتحرير أي تأثير ذي شأن في وقف اتجاه أقل البلدان نمواً نحو التهميش؛ بل يخشى على العكس من ذلك أن تؤدي هذه القوى إلى زيادة حدة هذا الاتجاه. وإن تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية الآخذة في الاتساع يتطلب توفر هياكل إنتاج كفؤة وقادرة على تلبية الطلب الملح على نحو متزايد، من حيث النوعية والكلفة وهياكل التوريد في الأسواق الدولية. وهذه المتطلبات تتناقض تناقضاً حاداً مع الخصائص الرئيسية للقطاع التصديري في أقل البلدان نمواً: الافتقار الخطير للتنوع الذي يتفاقم من جراء النقص الواسع الانتشار في المهارات المتصلة بالمشاريع القائمة على روح المبادرة والمهارات الإدارية، والقدرات التكنولوجية، والهياكل الأساسية المادية، وخدمات الدعم مثل التمويل، والتسويق، والتأمين.

٣- وقد أكد الوزراء من جديد الدور الفريد الذي يؤديه الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل على المستوى العالمي لأغراض رصد ومتابعة واستعراض تنفيذ برنامج العمل، ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة إيلاء أولوية عالية للمسائل المتصلة بأقل البلدان نمواً. ودعا الوزراء الأونكتاد إلى القيام، بالتعاون مع سائر أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الجديد للأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا. وشدد الوزراء على أنه ينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يواصل إجراء الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل مستخدماً التقرير السنوي بشأن أقل البلدان نمواً كوثيقة المعلومات الأساسية. وينبغي مواصلة إصدار التقرير السنوي بشأن أقل البلدان نمواً الذي يتضمن معلومات وتحليلات مفيدة ويركز حصراً على إشكالية التنمية التي تواجه أقل البلدان نمواً.

٤- وذكر الوزراء بإعلان وبرنامج عمل باريس اللذين التزم فيهما المجتمع الدولي التزاماً جماعياً بعكس اتجاه التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأقل البلدان نمواً. وسلّم الوزراء بأن أقل البلدان نمواً التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنمية نفسها بنفسها ستواصل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بما يتماشى مع برنامج العمل وتوصيات استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، شدد الوزراء على أن التحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً هي تحديات هائلة ولا يمكن التصدي لها تصدياً كافياً دون إتخاذ تدابير دعم كافية وفعالة من قِبَل

المجتمع الدولي. وهذا الدعم يتطلب تعزيزاً كبيراً في جميع المجالات، ولا سيما في مجالات التجارة والتمويل والديون بغية تمكين أقل البلدان نمواً من التصدي لتحديات العولمة والتحرير.

٥- ولاحظ الوزراء أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي سينطوي على تكاليف انتقالية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وسوف يؤدي تآكل الأفضليات التجارية وارتفاع تكاليف استيراد الأغذية والمستحضرات الصيدلانية والسلع الأساسية إلى إثارة صعوبات خطيرة بالنسبة لهذه البلدان. ويتسم تنفيذ إعلان مراكش والمقررات الوزارية لصالح أقل البلدان نمواً بأهمية حاسمة في هذا الصدد. ودعا الوزراء إلى إنشاء شبكة أمان لمساعدة أقل البلدان نمواً في التصدي للآثار المعاكسة المترتبة على تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وإلى الاندماج على نحو أفضل في النظام التجاري الدولي. وينبغي لاجتماع سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية أن ينظر في اتخاذ بعض المبادرات الجديدة لصالح أقل البلدان نمواً.

٦- وسلّم الوزراء بأنه على المدى الأطول، قد تفضي عمليتا العولمة والتحرير إلى إتاحة فرص جديدة لأقل البلدان نمواً. إلا أن ترجمة الفرص المحتملة إلى مكاسب ملموسة ستتطلب إجراء تحسينات رئيسية في قدرات أقل البلدان نمواً على إنتاج سلع وخدمات تتوفر لها القدرة على المنافسة على المستوى الدولي. ومن غير المحتمل أن يحدث ذلك ما لم تركز السياسات العامة المحلية بدعم دولي تركيزاً شديداً على التغلب على أوجه القصور التي تشوب جانب العرض في أقل البلدان نمواً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على معوقات الهيكلي والجغرافية. كما أن البلدان الجزرية ضمن أقل البلدان نمواً التي لا تزال تواجه مشاكل خاصة ناجمة عن صغرها وعزلتها وبعدها عن الأسواق الاقتصادية الرئيسية تستحق اهتماماً ودعماً خاصين من المجتمع الدولي.

٧- ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن أداء المعونة المقدمة من المانحين كان أدنى بكثير من مستوى الالتزامات المحددة في برنامج العمل وأن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية كمجموعة قد انخفضت فعلاً من ٠,٠٩ في المائة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ إلى ٠,٠٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، فإن نصيب أقل البلدان نمواً في برامج المعونة التابعة للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد انخفض في السنوات الأخيرة. وحث الوزراء شركاءهم الإنمائيين على بذل جهود خاصة لتحسين تخصيصات المعونة لصالح أقل البلدان نمواً بغية تزويدها بزيادة كبيرة في مستوى الموارد المالية الخارجية بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج العمل وفي استعراض منتصف المدة الشامل. وأثنى الوزراء على أولئك الشركاء الإنمائيين الذين استمروا في بلوغ الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية و زادوا المعونة التي يقدمونها إلى أقل البلدان نمواً.

٨- ولاحظ الوزراء بقلق بالغ حالة الموارد غير المتيقن منها التي تواجه المؤسسات والمنظمات المالية المتعددة الأطراف التي توفر جزءاً كبيراً من التمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن توفير الموارد للمؤسسة الإنمائية الدولية خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة، ودعوا إلى تجديد سخي أيضاً لموارد صندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي وإلى دعم قاعدة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من البرامج المتعددة الأطراف التي تعتمد على الهبات، وإلى تنفيذ المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا في الوقت المناسب. وشدد

الوزراء على أن الصناديق والبرامج التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تُخصص موارد متزايدة لصالح أقل البلدان نمواً من أجل التعجيل في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية.

٩- ولاحظ الوزراء أن أعباء خدمة الديون الخارجية التي تواجه أقل البلدان نمواً تظل شديدة الوطأة وهي تفوق إلى حد بعيد قدرة العديد من أقل البلدان نمواً على خدمة ديونها. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً قد استفادت من مختلف التدابير المتعلقة بتخفيف أعباء الديون، فقد ثبت أن هذه التدابير ليست كافية لخفض مجموع الديون القائمة المستحقة عليها. ودعا الوزراء إلى الإلغاء الكامل لجميع الديون الرسمية الشائبة وإلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لإجراء تخفيض كبير لرصيد الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً ولأعباء خدمة الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وللدائنين التجاريين. ودعا مؤسسات بريتون وودز إلى التعجيل في اتخاذ مبادرات جديدة لمعالجة مسألة الديون المتعددة الأطراف.

١٠- وأعرب الوزراء عن تأييدهم القوي للمبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعلنوا أن هذه المبادرة ستكمل الجهود الجارية بالفعل في سياق برنامج العمل الجديد للأمم المتحدة لتنمية أفريقيا، وحثوا المجتمع الدولي على التأييد القوي للبرنامج واستكمال برديف كامل من الموارد التقنية والمالية.

١١- وشدد الوزراء على الحاجة إلى آلية حكومية دولية ملائمة لمعالجة المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً بطريقة فعالة. وأعربوا عن تقديرهم للمبادرة التي اتخذها الأمين العام للأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، ولاحظوا باهتمام اقتراحه الداعي إلى إنشاء صندوق استثماري لصالح أقل البلدان نمواً، وبالتالي فقد حثوا الأمين العام للأونكتاد على تعزيز شعبة الأونكتاد الخاصة بأقل البلدان نمواً وذلك على مستوى الموارد المخصصة من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص، رحّب الوزراء ترحيباً حاراً بما أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة وسائر وزراء ورؤساء الوفود في الأونكتاد التاسع من تأييد لصالح أقل البلدان نمواً.

١٢- ولاحظ الوزراء أن الجمعية العامة، في قرارها ١٢٣/٥٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قد ذكرت بأنه سيجري في نهاية العقد استعراض وتقييم شاملان لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات وأن الجمعية العامة ستنظر في دورتها الثانية والخمسين في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نمواً.

١٣- واسترعى الوزراء الاهتمام إلى الفرصة التي تتيحها القمة القادمة لمجموعة ال٧ التي ستعقد في ليون بفرنسا في حزيران/يونيه وحثوا رؤساء الدول والحكومات الذين سيحضرون القمة على النظر في التدابير اللازمة لتحسين تدفقات المعونة وتوفير المزيد من تخفيف أعباء الديون لصالح أقل البلدان نمواً. وفي هذا الخصوص، طلب الوزراء من حكومة بنغلاديش، بوصفها منسقة لأقل البلدان نمواً، أن تسترعي اهتمام القمة إلى المسائل التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وإلى ما يلزم من تدابير دعم دولي ملموس.

- - - - -